



Voice of Bahrain

PO Box 65799, London NW2 9PL

Email: info@vob.org

Web Site: www.vob.org

العدد 483، أبريل 2023، رمضان 1444 هـ



نشرة شهوية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

* استمراراً لسياسة الانتقام من البحرينيين والتنكيل بالمعارضين أيد القضاء الخليفي أحكاماً بالسجن تصل إلى المؤبد بحق 10 سجناء رأي في قضية "محاولة الهروب من السجن". ومن المحكومين بالمؤبد: أحمد الهدى، أحمد الشيخ، حسين الشيخ. كما صدرت أحكام أخرى بالسجن 7 سنوات بحق الإخوة: حسين مهنا، عمار عبدالغني، حسين عياد، حسين المؤمن، ياسر المؤمن، أحمد القبيطي وعقيل عبدالرسول



* استنكر آية الله الشيخ عيسى قاسم بشدة استعانة النظام الخليفي بالصهانية لتطوير مناهج اللغة العربية والمناهج الإسلامية. وتساءل الشيخ عيسى قاسم في تغريدة على "تويتر": هل صرنا فعلاً لا نملك كفاءة ولا نجد من العرب من يساعدنا على تطوير مناهجنا اللغوية ومن المسلمين من تُشركه في تطوير مناهجنا الإسلامية؟! . واضاف: هل صارت "إسرائيل" لا غيرها الأكثر علماً والأشد إخلاصاً لُغتنا وديننا؟! . وخطب المرجع الديني البحريني، "النظام الخليفي المُطبع مع الصهانية" بالقول: اهزأوا ما شئتم أن تهزأوا، فإنما بأنفسكم تهزأون.

* قالت منظمة العفو الدولية: انتقاماً من سجين الرأي عبد الهادي الخواجة لترديد شعارات مؤيدة للفلسطينيين، رفضت السلطات الخليفية نقله من سجن جو لحضور موعد طبي في 27 مارس لتشخيص احتمالات إصابته بمرض المياه الزرقاء (الجلوكوما) لتسعة أشهر، معرضة إياه لخطر الإصابة بالعمى.



* في يوم الثلاثاء 7 مارس ارتكبت السلطات السعودية جريمة جديدة بإعدام معتقل سياسي بريء. وذكرت وزارة الداخلية أن المعتقل حيدر ناصر آل تحيفة، قد نفذ فيه حكم الإعدام بتهم ملفقة. ورفضت السلطات تسليم جثمان الشهيد إلى ذويه. وادعت الوزارة أن آل تحيفة، أدين بـ"الانضمام إلى خلية إرهابية تهدف إلى زعزعة الأمن الداخلي في البلاد، وقتل رجال الأمن والاعتداء عليهم، وإتلاف الممتلكات العامة، والقيام بأعمال التخريب والفوضى، وإطلاق النار على رجال الأمن وحيازة ورمي قنابل (الملاطوف) على سيارات الجهات الأمنية". والشهيد حيدر ناصر آل تحيفة، من سكان القطيف، اعتقل مطلع سبتمبر/أيلول 2017 من نقطة تفتيش الهدلة وتم ترحيله إلى سجن المباحث على طريق الرياض. آل التحيفة حُكِمَ ابتدائياً في سبتمبر/أيلول 2021 بالقتل تعزيراً من قبل النيابة العامة، إلى أن أيدت محكمة الاستئناف مؤخراً الحكم الصادر.



* وفي 28 مارس، أيدت محكمة الاستئناف المتخصصة حكم إعدام الشاب علي آل ربيع من المنطقة الشرقية. وكان قد اعتقل في فبراير 2021. وهو شقيق حسن آل ربيع الذي سلمته المغرب للسعودية في فبراير الماضي.

* وردت للمنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان أنباء بالحكم على المعتقلة في سجن المباحث في الدمام مريم آل قيصوم بالسجن 25 سنة ومثلها منع سفر. يذكر أن آل قيصوم اعتقلت في فبراير/شباط 2019، حيث داهمت قوات النظام السعودي منزلها وعاثت فيه الفوضى والرعب قبل أن يتم اقتيادها إلى السجن وتقطع أخبارها. وبموازاة ذلك بدأت المعتقلة سلمى آل شهاب وسبع سجينات أخريات إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة.

سيسقطون بإرادة الله وحرّك الشعب

يوماً بعد آخر يجد الخليفيون أنفسهم محاصرين بتبعات جرائمهم وارتدادات سياساتهم الفاشلة التي أدت بهم إلى طريق مسدود سيسقطون في نهايته. وبدلاً من مراجعة تلك السياسات عمداً دائماً للقفز إلى الأمام، بالتظاهر بأن الأمور طبيعية وانهم مسيطرون على الوضع. بالأمس اتهموا معارضتهم بأنهم مدفوعون من إيران، واليوم يهرولون لإعادة العلاقات معها امتثالاً للأوامر التي صدرت لهم من الرياض. وفي الوقت الذي عيّر الكثيرون عن ارتياحهم لعودة العلاقات الإيرانية - السعودية أصبح الخليفيون ممتعضين جداً بسبب ذلك. فعلاقتهم مع الجمهورية الإسلامية مرهونة بحل مشاكلهم مع الشعب البحراني الأصلي (شيعية وسنة)، وقد أخبرهم المسؤولون الإيرانيون مراراً أنهم لن يعيدوا تلك العلاقات إلا بعد تصالحهم مع البحرينيين. بينما أصبح الصلح بين الطرفين مستحيلاً. وقد بدأ الخليفيون استعداداتهم لرفع الراية البيضاء في صراعهم مع الشعب. ومن "موقع القوة والاقترار" بدأ وزير داخليتهم الذي يعتبر العنصر الثاني من حيث الإجراء بعد رئيسه الطاغية، يطلق تصريحات تشير إلى الهزيمة الماحقة التي تنتظرهم. فقد بدأ يتحدث عن تطبيق ما أسماه "السجون المفتوحة" خلال شهر رمضان، على أمل أن يبيع ذلك للإيرانيين ويقول لهم أنه تصالح مع الشعب. ويرى البعض في تلك التصريحات تعبيراً عن مأزق خليفي لا يستبعد أن ينتهي بسقوطهم. فالمعتقلون الأبطال لن يقبلوا بأقل من الإفراج الكامل عنهم. هؤلاء السجناء الذين قضى أغلبهم أكثر من اثني عشر عاماً لن يسئلوا مهمة عدوهم، وسيفشون خطته كما فشلوا مشروعهم الذي أسماه "العقوبات البديلة". هذه المرة سيصر الكثيرون منهم على أن يحاكموا سجنائهم الذين ارتكبوا أشنع الجرائم بحقهم، ومارسوا من التعذيب والاضطهاد ما لم يحدث له مثيل من قبل.

هناك إدراك واسع للورطة الخليفية التي كانوا سببها، فالله لا يصلح عمل المفسدين. فقد استعدوا إيران بسبب غرورهم وصلفهم، ووجهوا ابواقهم لشتمها بدون حدود وكيل الاتهامات لها بدون دليل. واستعدوا الشعب البحراني بوحشيتهم وإجرامهم. واستعدوا العرب والمسلمين خصوصاً الفلسطينيين بالتطبيع مع المحتلين. واعتقدوا ان الدعم السعودي - الاماراتي - الامريكي - البريطاني كافية لحماية حكمهم إلى الأبد. واليوم يكتشفون أن أكبر داعيهم أصبحت أول خذلانهم. ولا يمكن تفسير الهرولة السعودية لإعادة العلاقات مع إيران بدون أي تنسيق مع حلفائهم بمجلس التعاون الخليجي، إلا بأنه نتيجة السياسات الفاشلة التي انتهجتها الرياض ماضياً وما تزال تفعل. وكما ان السياسات السعودية السابقة باستعداد إيران أحدثت شرخاً في جدار مجلس التعاون، فإن هرولتها نحو طهران سيحدث تصدعا آخر، هذه المرة مع البحرين التي دخلت في شباك وتورطت فيها ولا تستطيع الخروج منها. فمن غير الممكن ان تواجه العصاة الخليفية الجمهورية الإسلامية حتى لو دعمتها "إسرائيل". ولا تستطيع تلبية شروط طهران، ومنها التصالح مع الشعب الذي لا يريد التعايش مجدداً مع عصابة مجرمة لم تتورع عن ارتكاب أشنع الجرائم ومنها هدم المساجد وانتهاك الأعراض. يضاف إلى ذلك ان ضحايا التعذيب الخليفي مصممون على ملاحقة الرموز الخليفية امام القضاء الدولي مهما اقتضى الأمر. وبذلك أصبح طريق التقارب بين البحرينيين والخليفيين موصداً. فإذا لم يحدث التصالح فلن تعيد إيران علاقاتها معهم. إنها دائرة مفرغة لن يخرج الطاغية وعصابته منها في المستقبل المنظور. ومرة أخرى يشعر الخليفيون بالخذلان السعودي لهم، وهذا جزء من يخون شعبه ويستعين بالخارج عليه ويتجههم للسنن الإلهية والقوانين الإلهية.

في الشهر الماضي ظن الخليفيون أنهم حققوا أكبر اختراق سياسي في صراعهم مع البحرينيين. فقد استضافوا مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، وسعوا لاعتباره مصدراً لشرعيتهم المفقودة.

البقية على صفحة 8



الاستاذ علي مشيمع يلقي كلمة مهمة أمام مجلس حقوق الانسان وذلك يوم الجمعة 24 مارس. ويشارك في هذه الدورة الثانية والخمسين للمجلس وفد من منظمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين" الذي يضم كلا من حسين عبد الله ويوسف الحوري بالإضافة لعلي مشيمع. وقد ألقى الوفد عددا من الكلمات حول الاضطهاد الخلفي للبحرانيين.

عقدت منظمة "بيرد" في 27 فبراير مؤتمرا صحافيا بالبرلمان البريطاني للاحتجاج على إقامة سباق السيارات في البحرين. وشارك في الندوة عدد من البرلمانيين والحقوقيين للضغط على إدارة السباق الذي أقامته فورمولا 1 لانها تسهل للحكومة غسبلا رياضيا". وناشد المشاركون المتسابقين خصوصا لويس هاميلتون الحديث عن انتهاكات حقوق الانسان في البحرين والسعودية.

يواصل أهالي السنابس وقفاتهم اليومية على الشارع العام للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وهذه وقفة ثورية بمحاذاة الشارع العام في 16 مارس لإحياء الذكرى الثانية عشرة لاعتقال قادة ثورة 14 فبراير

نظم عدد من النشطاء وآباء الشهداء، الأحد 19 مارس، زيارات تضامنية لعوائل الرموز القادة المعتقلين في الذكرى الثانية عشر لإعتقالهم. كما زاروا منازل عوائل الرموز القادة وقدموا لهم الدروع مع باقات من الورد تمجيدا لصمودهم وتضحياتهم، وألقيت في مجالس الرموز كلمات تضامنية تشيد بصمودهم، وتعبّر عن الوفاء لتضحياتهم.



في يوم الخميس 16 مارس نظمت ندوة عبر العالم الافتراضي حول حقوق الانسان في البحرين، نظمتها النشطاء البحرانيون في ألمانيا حول حقوق الإنسان في البحرين. وتحدث في الندوة عدد من المهتمين من بينهم د. سعيد الشهابي، وولفجانج باتنر (مكتب هيومن رايتس ووج في برلين)، السيد جبرالد كروجويل (سيناتور مستقل من أيرلندا)، نيكو جافارنيا (من مكتب اليمن والبحرين بمنظمة هيومن رايتس ووج)، أوسكار ستيفنز (منظمة حقوق الانسان الهولندية)، علي مشيمع وإبراهيم الدمستاني، معتقل سابق ووالد الشهيد علي الدمستاني.



كيف تحولت الأوقاف الجعفرية من إدارة مستقلة إلى تابعة

العصفور رئيساً للأوقاف الجعفرية. يوماً كان الشيخ أحمد العصفور على قيد الحياة ويشغل منصباً رسمياً كمستشار للملك. وكانت لديه تحفظات على هذا التعيين. وتتناقل هنا أقصوة عن ذهابه إلى الملك حيث أخبره بأن هذا التعيين لا يلقي إجماعاً داخل أسرة العصفور فضلاً عن الطائفة الشيعية. وعد الملك الشيخ أحمد.

في العام 2020 قرر الديوان الملكي بأن المواطنين العالقين في إيران إبان تفشي فيروس كورونا، لا يستحقون رعاية الدولة رسمياً. بل أوكل الأمر إلى إدارة الأوقاف الجعفرية من أجل متابعة احتياجات العالقين في إيران في خطوة استفزازية لن ينسأها من كانوا عالقين هناك. وكان دور الأوقاف مجرد قفاز بيد الحكومة تحركها كيف تشاء.

أنشئت إدارة الأوقاف الجعفرية كجهة مستقلة

تماماً قبل حوالي 100 عام بهدف توثيق أوقاف الشيعة خوفاً من الاستيلاء عليها من قبل الدولة والمتنفذين، لكنها مع مرور الوقت وصدور القوانين المنظمة، أصبحت مجرد مؤسسة حكومية أخرى يتم التحكم فيها بشكل كامل من الدولة. ولأنها تخص الطائفة الشيعية فهي ستكون دائماً أداة تستخدم في ابتزاز بل وحتى استفزاز الطائفة الشيعية متى ما أراد الحكم ذلك.



الباب لتدخلات حكومية في إدارة الوقف الشيعي وبشكل تدريجي. بدأ ذلك بتعيين رؤساء للأوقاف الجعفرية من فئة التجار، ولاحقاً باتت تعيينات مجالس الإدارات المتعاقبة تأتي على شكل ترقيات ومكافآت للموالين الشيعة.

عمل الحاكم على الدوام في استغلال إدارة الأوقاف الجعفرية لخدمته سياسياً، نرى مثلاً تمسكه برجل الأعمال الراحل صادق الجارانة لأربعين عاماً في إدارة الأوقاف الجعفرية وعدم رغبته بتغييره على الإطلاق (1956 - 1996) على الرغم من التغيير الحاصل في أعضاء مجلس الإدارة الآخرين، الذين كانوا يعينون على معيار الولاء والقرب من النظام (في معظم الحالات).

بعد الجارانة بدأ تدوير مجالس الإدارات المتعاقبة بين التجار بشكل ملحوظ، وصولاً إلى العام 2008 الذي لحظ فيه كثيرون تغييراً إيجابياً لناحية الشخصيات التي تم تعيينها، وقرب بعضها من المعارضة. بل أن البعض رأى في ذلك "صفقة" بين المعارضة والحكم تمثلت في إنهاء المقاطعة والمشاركة في الحياة السياسية.

لكن السنوات اللاحقة أثبتت للجميع أن الحديث عن أي صفقة كان وهماً، وكل ما حصل كان مبادرة من جانب الحكم الذي يتحكم في كل شيء، لا أحد يعرف أسبابها. الأكيد أن النظام هذا سيكثر عن أنيابه متى ما أراد وإذا استدعت الحاجة. في العام 2013 قرر الديوان تعيين الشيخ محسن

مرآة البحرين: لم يكن تأسيس إدارة الأوقاف الجعفرية مشروعاً حكومياً في يوم من الأيام، بل الفضل في ذلك يعود كما هو معروف لرجل الدين الشيعي الشاب القاضي السيد عدنان الموسوي (1884م - 1929م) الذي قرر بعد أقل من عام من توليه منصب القضاء أن يقوم بتأسيس إدارة الوقف الخاص بالطائفة الشيعية.

غرفتان في إحدى مدارس المنامة كانتا كافيتين لينطلق منهما التأسيس الفعلي لإدارة الأوقاف الجعفرية في العام 1927، أما السجل الذي قام بإعداده رئيسها آنذاك والذي بات يعرف اليوم باسم "سجل السيد عدنان" فهو لا يزال أهم مرجع لعشرات الوثائق التي ماطلت الدولة في توثيقها لأسباب مختلفة.

قبل ذلك كانت الأوقاف تدار من قبل علماء الطائفة الشيعية الذين لهم الولاية الشرعية على الأوقاف بالتوافق مع الأهالي الموقفين وبشكل مستقل تماماً عن أي سلطة للدولة، فيما كانت وظيفة مختار القرية تتمثل في تعريف أراضي الأوقاف وتضمينها.

لكن إنشاء إدارة رسمية للأوقاف غير من مسار الأمور كثيراً. لقد أصبح هناك جهة مركزية تتولى شؤون أوقاف الطائفة الشيعية في كل مناطق البحرين، وهو ما فتح الباب لمطالب من الطائفة السنية بإنشاء إدارة خاصة بأوقافهم، وهي مطالبة استجيب لها بعد 10 أعوام عبر تأسيس إدارة للأوقاف السنية. من الطريف ذكره هنا أن إدارة الأوقاف السنية تزعم (وفق حسابها الرسمي على انستغرام) أن إنشاءها تم في العام 1927 أي في نفس العام الذي أنشئت فيه الأوقاف الجعفرية. لكن ذلك غير صحيح.

بعد أشهر قليلة من توليه منصب القضاء وإنشاء دائرة الأوقاف الجعفرية، توفي السيد عدنان، ما فتح

حملة اعتقالات تمهيدا لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي

من جانبها أعلنت وزارة الداخلية اعتقال 4 أشخاص بتهمة بث مواد تتنافى مع مقتضيات السلم الأهلي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وهي تهمة فضفاضة يتم من خلالها استهداف الأصوات الناقدة للسياسات الحكومية.

أيضا اعتقلت السلطات محمد ميرزا علي أبو حسن بعد استدعائه للتحقيق في مركز شرطة مدينة حمد دوار 17 والنيابة قررت توقيفه حتى 19 مارس. بينما قامت قوات وزارة الداخلية باعتقال الشاب السيد مصطفى السيد محمد من أهالي منطقة السهلة الجنوبية. كذلك تم استدعاء الحاج مجيد عبدالله صمود للحضور اليوم الخميس صباحاً إلى النيابة العامة. ممارسات قمعية مستمرة، في ظل أزمة سياسية مستمرة منذ 12 عاماً، ووجود المئات من السجناء السياسيين، بينهم ثلاثة برلمانيين سابقين، أحدهم هو زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان.

ينبغي على المشاركين في الاتحاد البرلماني الدولي معرفة أن هذا جزء صغير من القمع اليومي لأصوات البحرينيين ومصادرة السلطات لحقهم السياسي والإنساني. لذلك كله يجب تكرار هذه الرسالة على مسامع رئيس الاتحاد البرلماني الدولي دوراتي باتشيكو وكل المندوبين البرلمانيين من كافة الدول "نحتكم على ضمان ألا تستخدم السلطات البحرينية الجمعية العامة الـ 146 للاتحاد البرلماني الدولي لتلقيم سجلها الحقوقي المزري".

المتحدة السابقين، وقرىبا من استضافة اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، لن تجد المعارضة البحرانية تعباً في كشف الوجه الحقيقي للسلطات الذي تصرف الملايين تلو الملايين لتحسين صورته، ودفع الرشاوي هنا وهناك على من يكيلون لها المدح والإشادة.

ففي يوم سباق الفورملا واحد يوم الأحد 5 مارس اعتقلت أربعة نشطاء بينهم امرأتان، وبعد يوم من استقبال الملك لوفد الرؤساء السابقين للجمعية العامة للأمم المتحدة تقوم وزارة الداخلية باعتقال المحامي إبراهيم المناعي الناشط عبر وسائل التواصل الاجتماعي وله عدد من التعليقات على قضايا الشأن العام خصوصاً التجربة البرلمانية الفاشلة في البحرين.

فقد أعلن المحامي عبدالله هاشم في وقت متأخر مساء الأربعاء 8 مارس 2023، عن اعتقال المناعي بعد استدعائه من قبل إدارة الجرائم الإلكترونية التي تم إنشاؤها خصيصاً لحق المواطنين وملاحقتهم في المنصات الإلكترونية، وحتى عبر مجموعات تطبيقات المحادثة عبر الهواتف المحمولة.

قبل قديماً إن الطبع يغلب التطلع، ومهما بالغ الذنب في التودد إلا أن وحشيته تطغى عليه، لذلك فإن السلطات في البحرين وعلى بعد يوم واحد من استضافة اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، تشن حملة اعتقالات جديدة على نشطاء في مواقع التواصل الاجتماعي، عرف من بينهم حتى الآن المحامي إبراهيم المناعي، وكذلك صاحب صفحة "يوميات بحراني" على موقع الانستغرام.

هكذا بعد استضافة جولة من سباقات الفورملا، ثم استضافة اجتماعات رؤساء الجمعية العامة للأمم





تقرير العفو الدولية 2022: انتهاكات فظيعة في البحرين

نتائج. وأضافت انه وفي مارس، لم تنقل السلطات أحمد جابر أحمد إلى مستشفى خارج السجن إلا بعد مضي 11 شهراً على مرضه جعله غير قادر على المشي أو ارتداء ثيابه بنفسه. وقد أشار تشخيص المستشفى لحالته إلى أنه مصاب بمرض السل الذي وصل إلى عموده الفقري، ما اقتضى أن توضع له دعامة للرأس والرقبة تُسمى دعامة الهالة. ويمكن اعتبار الحرمان من الرعاية الطبية عقوبة قاسية و لا إنسانية.

ثلاثة مواطنين بحرينيين كانوا قد انتقدوا الحكومة. وخلال الأسبوعين الأخيرين من شهر نوفمبر، اعتقلت السلطات ستة أعضاء من عائلة سجين الرأي الأستاذ حسن مشيمع لاحتجاجهم سلمياً بالنيابة عنه وذلك بهدف الانتقام والتضييق، وتم الافراج عنهم في ما بعد، واحتُجز واحد منهم ليومين للاستجواب. وقالت منظمة العفو الدولية ان السلطات الجائرة واصلت احتجاز عشرة من القادة المسجونين منذ عام 2011 بسبب ممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع خلال الاحتجاجات الحاشدة التي جرت في ذلك العام، كذلك كان شأن سجين الرأي الشيخ علي سلمان، وهو زعيم معارض يقضي حكماً بالسجن مدى الحياة.

وبحسب تصريح المعتقل عبدعلي خير في مايو، وهو نزيل في سجن جو مسجون بتهمة تتعلق بالإرهاب في محاكمة جماعية، عبر مكالمة صوتية مسجلة من السجن إنه عندما أبلغ أحد الحراس أنه بحاجة إلى علاج في عيادة السجن من داء النقرس المولم الذي جعل من الصعب عليه الوقوف، بادره الحارس بالضرب بقبضتيه. وانتهاكا لحرية التعبير والتجمع، واصلت السلطات احتجاز سجناء لممارستهم حقهم في حرية التعبير. وفي فبراير، أكدت منظمة العفو الدولية استخدام برنامج بيغاسوس للتجسس ضد

البحرين اليوم - لندن.. نشرت منظمة العفو الدولية، الثلاثاء 28 مارس، تقريرها السنوي لعام 2022، كشفت فيه تعرض السجناء للتعذيب واخضاعهم للمعاملة القاسية واللاإنسانية، بما في ذلك المماثلة في تأمين العلاج الطبي على سبيل الانتقام.

ببنت منظمة العفو الدولية ضمن ملف الصحة والرعاية الطبية، انتهاكات السلطات الخليفية حق السجناء في الصحة من خلال التقياس عن تقديم الرعاية الطبية الوافية لهم قياساً بتلك المتوفرة للمجتمع، وتعمد مسؤولو السجن حرمان السجناء الذين طالبوا بحقهم في الرعاية الطبية كإجراء عقابي. وانتقاماً من سجين الرأي عبدالهادي الخواجة على ترديده شعارات مؤيدة للفلسطينيين، رفضت السلطات الخليفية نقله من سجن جو لحضور موعد طبي لتشخيص احتمال إصابته بمرض المياه الزرقاء (الجلوكوما) لتسعة أشهر، معرّضة إياه لخطر الإصابة بالعمى.

وعندما أصاب مرض السل - وهو مرض معدٍ - عدة نزلاء في سجن جو، لم تضع الإدارة تدابير وقائية، من ضمنها تنبُّع الاختلاط في ما بينهم، وإجراء اختبارات. وأعاد النظام الخلفي المستبد حسن عبد الله بطي من المستشفى إلى زنزانته مع ثمانية نزلاء آخرين بعد يومين من تشخيص إصابته بمرض السل.

وقد رفضت وزارة الداخلية اعتباراً من يونيو وحتى نهاية العام تحديد موعد مع طبيب الأسنان للأستاذ حسن مشيمع البالغ من العمر 74 عاماً، مع أنه كان يعاني ألماً شديداً في أسنانه، وقد فقد إحداها، وهو يقبع في السجن منذ اثني عشر عاماً لمشاركته في احتجاجات حاشدة.

وأكدت المنظمة في تقريرها تقييد موظفو السجن المكالمات الهاتفية ومكالمات الفيديو للسجناء الذين تجرؤوا على المجادلة مع الحراس، مع أفراد أسرهم كإجراء انتقامي، وبين 11 و 21 أغسطس، لم تسمح الإدارة في سجن الحوض الجاف للأحداث ومنهم الفتى علي عيسى عيد (12 عاماً) بأن يتصل بأسرته لتجامله مع أحد الحراس. وفي سبتمبر، حرم مسؤولو سجن جو 14 سجيناً بدون أي تفسير من إمكانية إجراء مكالمات هاتفية عقب نقلهم من زنازينهم المعتادة.

وأشارت المنظمة الى مواصلة السلطات الخليفية مصادرة كتابات الدكتور عبدالجليل السنكيس، المسجون منذ عام 2011 لممارسته حقه في حرية التعبير في ذلك العام. ورداً على ذلك، ظل المعتقل السنكيس مضرباً عن الطعام الصلب لأكثر من عام، ما أضعف حالته الصحية بشكل ملحوظ. وفي نوفمبر، فتحت السلطات قضيتين جديدتين بحق عبدالهادي الخواجة لمقاضاته على خلفية إهانة أحد حراس السجن وترديده شعارات سياسية.

وتحت عنوان التعذيب وضروب المعاملة السيئة، قالت المنظمة ان ستة سجناء على الأقل تعرضوا للتعذيب والمعاملة السيئة خلال العام. وبحسب شهود، أبلغ أحمد جعفر محمد في فبراير وحدة التحقيق الخاصة في النيابة العامة - وهي الهيئة التي تحقق في انتهاكات الحكومة - أن حراس سجن جو قد اعتدوا عليه بالضرب عندما جرى ترحيله قسراً من صربيا إلى البحرين في 24 يناير. وأبلغت وحدة التحقيق الخاصة الأمم المتحدة أنها تجري تحقيقاً في الزعم، لكنها لم تبلغ عن أي

هيومن رايتس ووتش: البحرين تلغي تأشيرات الدخول لمنع المنظمة من حضور مؤتمر دولي

HUMAN
RIGHTS
WATCH

السياسية. ومنذ انتفاضة عام 2011 المناهضة للحكومة، التي قادتها الطائفة الشيعية بشكل رئيسي، سجنّت الدولة الآلاف، من بينهم زعماء للمعارضة، عبر محاكمات جماعية في بعض الأحيان. كما حلت أحزاب المعارضة الرئيسية. وتقول حكومة البحرين إنها أجرت إصلاحات رئيسية في السنوات الماضية في مجال حقوق الإنسان والعدالة الجنائية ومعاملة السجناء. فيما قالت تيرانا حسن، المديرة التنفيذية بالإنابة لهيومن رايتس ووتش إن "إلغاء البحرين تأشيرات المنظمة لحضور مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي هو مثال صارخ على تصعيد القمع".

وأشار متحدث باسم هيومن رايتس ووتش إلى منع أعضاء المنظمة من دخول البحرين منذ عام 2012.

دبي (رويترز) - قالت هيومن رايتس ووتش يوم الجمعة 10 مارس إن البحرين ألغت تأشيرات الدخول الصادرة للمنظمة الحقوقية لحضور اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، وذلك بعد أيام من الإشارة إلى مخاوف بشأن سجل الدولة الخليجية الحقوقي. كان هذا الحدث سيعد المرة الأولى التي يتمكن فيها ممثلو هيومن رايتس ووتش من دخول البحرين منذ عام 2012.

وتستضيف البحرين، حليفة الولايات المتحدة، ابتداء من يوم السبت الدورة رقم 146 للاتحاد البرلماني الدولي تحت شعار "من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع". ودعت هيومن رايتس ووتش، التي تتمتع بوضع مراقب دائم لدى الاتحاد وتم منحها التأشيرات في وقت سابق من العام، يوم الاثنين الماضي المشاركين في المؤتمر إلى التطرق لمخاوف بشأن ما وصفته بأنه "قمع خطير لحقوق الإنسان في البحرين". وقال الاتحاد البرلماني الدولي إنه على علم بأن السلطات البحرينية ألغت التأشيرات. وأفاد متحدث باسمه بأن الاتحاد ليس لديه معلومات عما إذا كانت السلطات قد فرضت قيوداً على أي وفود أخرى تعتزم حضور الاجتماعات.

ولم يرد مركز الاتصال الوطني حتى الآن على طلبات للتعليق. وانتقدت جماعات حقوقية، منها هيومن رايتس ووتش، البحرين بسبب استضافتها أحداثاً دولية، مثل سباق فورمولا 1 للسيارات الأسبوع الماضي، كوسيلة لصرف الانتباه عن قمع المعارضة



ناشطون وأكاديميون ينددون بانتهاكات النظام الخليفي في مجلس حقوق الإنسان

“الوفاق” و”وعد” و”أمل”، كما استمرار اعتقال رموز المعارضة فضلاً عن استمرار المحاكمات غير العادلة ومنها أحكام الإعدام وعدم تثبيت الجسديات المسقطه

أكد ناشطون حقوقيون بحرينيون في مداخلاتهم التي ألقوها أمام وفد وزارتي الخارجية والداخلية البحرينيتين خلال الدورة الـ 52 لـ “مجلس حقوق الإنسان” في جنيف، أن البحرين مستمرة في انتهاك حقوق الإنسان ولم تُقدم على خطوة جديّة نحو الإصلاح، وطالبوا بتفعيل “قانون ماغنيتسكي” لمحاسبة المتورّطين في الانتهاكات من نظام البحرين.

وقال المدير التنفيذي لمنظمة “أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين” حسين عبدالله، في مداخلته أمام المجلس: “لقد انتباهي إغواء الحكومة البحرينية بأنّه لا يوجد أحد فوق القانون حتى الوزراء والمسؤولين الحكوميين”، سائلاً الحكومة: “متى ستعتقلون من أمر باعتقال القادة الوطنيين وبتعذيبهم ومنع العلاج عنهم وكّرّس الطائفية والتجنيس السياسي في البلاد، طبع مع المحتل الإسرائيلي، وأمر بإعدام شبّان في عمر الزهور ودخول قوات أجنبية إلى البلاد والاعتداء على المواطنين، والاعتداء على حرمة وشرف النساء في سجونهم، وبسحب جنسيات المواطنين؟”. وأكد على تسلط القبيلة الواحدة على جميع مفاصل الدولة حيث السجون مليئة بأصول حرة وقامات وطنية تقضي ما يقارب أكثر من 12 عاماً في السجن، لأنها طالبت بإقامة الديمقراطية ودولة القانون.

وسأل العضو في منظمة “أمريكيون يوسف الحوري، في مداخلته، حكومة البحرين التي قالت إنّها اجتمعت مع المنظمات الحقوقية البحرينية لإعداد تقريرها الوطني: “هل اجتمعت مع الدكتور عبدالجليل السنكيس، وناجي فتيل في زنزانته في سجن “جؤ” سيء الصيت؟ ومتى سيتم الإفراج عنه محمد رمضان وحسين موسى المواطنين البحرينيين الذين حُكّموا بالإعدام بسبب اعترافات انتزعت منهما تحت التعذيب الشديد بحسب التوصيات التي قبلتها الحكومة البحرينية، وتعويضهما جزاء التعذيب الذي تعرّضا له؟”

وقال رئيس “منتدى البحرين لحقوق الإنسان”، في مداخلته، إنّهُ “في الوقت الذي يُعلن فيه وزير الخارجية (البحرينية) بأنّ تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو ضمن سلم الأولويات، لم تُقدم الحكومة على أي خطوة جديّة نحو الإصلاح الحقوقي الجذري، بل بلغت في الإجهاز على جوهر بعض الحقوق”.

بدورها، قالت مريم الخواجه، ابنة معتقل الرأي عبدالهادي الخواجه، إنّ “البحرين فشلت في الالتزام بالتوصيات الصادرة في الدورات الثلاثة الأخيرة للمجلس بشأن المعاملة الحسنة للسجناء وتقديم الرّعاية الصحية لهم”، مُحدّرة من أنّ والدها “في خطر حقيقي من أن يُصاب بنوبة قلبية”، مطالبة البحرين بـ “إطلاق سراحه وسراح كل الأفراد المعتقلين

الأمم المتحدة: ناجي فتيل يدخل في الاعتقال التعسفي

البحرين اليوم – واشنطن.. أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة، الاثنين 27 مارس، رأياً بشأن المدافع عن حقوق الإنسان ناجي فتيل واعتبر اعتقاله واحتجازه تعسفياً مستنداً إلى أسس تمييزية حيث فشل النظام الخليفي في وضع أساس قانوني للاحتجاز.

وبناءً على المعلومات الموثقة المرفوعة للفريق، بيّن بأن السيد فتيل تعرض للتعذيب الجسدي والنفسي وسوء المعاملة وأحال القضية إلى المقرر الخاص المعني بالتعذيب. وأكد الفريق العامل أنّ اعتقال ناجي فتيل يعدّ حرماناً من حريته على أسس تمييزية، أي أرائه السياسية أو غيرها، مما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي.

كما أعرب الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي عن قلقه بشأن سلامة ناجي فتيل وحث الحكومة الخليفية على الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط والتأكد من تلقيه الرعاية الطبية.

وكالعادة طلب الفريق العامل بمنح الأخير فرصة لإجراء زيارة قطرية إلى البحرين بالإضافة إلى تزويده بالمعلومات من قبل الحكومة حول الإجراءات المتخذة لمتابعة التوصيات الواردة في الرأي الحالي حول ناجي فتيل.

وطالب الفريق العامل الحكومة الخليفية اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة وضع السيد فتيل والإفراج عنه وتقديم التعويض له، ودعا إلى التحقيق في ملابس الحرمان التعسفي من حراaيته، بما في ذلك الادعاء بأنّه تعرض للتعذيب، واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد المسؤولين عن انتهاك حقوقه.



لممارستهم حقهم في التعبير عن الرأي”. وطالب علي مشيمع نجل الرمز المعتقل حسن مشيمع، في مداخلته، بـ “تفعيل عقوبات “قانون ماغنيتسكي” لمحاسبة المتورّطين في الانتهاكات في البحرين وفي مقدّمهم وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة الذي سقط في عهده عشرات الضحايا”.

ذكر المعتقل السابق علي المشيمع أن والده قضى 6 سنوات في السجن دون محاكمة، ومن ثم توالى الاعتقالات بسبب آرائه السياسية المناهضة للاستبداد. وأضاف “في العام 2011 اعتقل والدي مجدداً وتعرض لتعذيب شنيع وحكم عليه بالسجن مدى الحياة. قبل ذلك وبعده تعرض إخوتي للاعتقال وهكذا كُنّا كعائلة نمثل نموذجاً من العائلات التي تمّ استهدافها”.

أما عضو الهيئة القيادية في “لقاء” المعارضة في الجزيرة العربية، الدكتور فؤاد إبراهيم قال في كلمة له أمام المجلس أنه “على الرغم من تعهد الحكومة البحرينية لضمان المساواة التامة والعادلة عن جميع الأفعال التي جرت في فبراير ومارس 2011، فإن كل المسؤولين عن ارتكاب أعمال غير قانونية بما فيها تلك التي أدت إلى وفاة أو تعذيب أو سوء معاملة المدنيين قد تمكنوا من الإفلات من العقاب، بل لاحظنا وجود عناصر من المحققين في مجلسكم من ضمن وفد البحرين إلى دورة مجلس حقوق الإنسان”.

ولفت إبراهيم خلال كلمته إلى انتهاكات النظام الخليفي “بما فيها حالات الوفاة التي تجاوزت 200 حالة، فضلاً عن حالات التعذيب وسوء المعاملة داخل المعتقلات والتي أودت بحياة أكثر من معتقل مثل كاظم عباس وحמיד خاتم وكلاهما كانا مصابين بمرض السرطان، ولكن الإهمال الطبي انتهى بهما إلى الموت”.

وتابع “كل ذلك لنقول أنه لم نسمع عن مساواة فضلاً عن معاقبة أي مسؤول، كما وعدت السلطات البحرينية في العام 2012، مع أن حالات الوفاة داخل السجون وقعت في فبراير 2020”.

وأشار القيادي في “لقاء” إلى أن “المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان واكب أوضاع حقوق الإنسان في مملكة البحرين لأكثر من عقد من الزمن، وخلص إلى أن السلطات البحرينية لم تلتزم بأي من توصيات لجنة بسبوني مستفيدة من صمت العالم الحر والعضوية في مجلسكم الموقر”.

وختم الدكتور فؤاد إبراهيم كلمته بالقول “في الوقت الذي يعلن فيه وزير خارجية البحرين بأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو ضمن سلم الأولويات، لم تقدم الحكومة على أي خطوة جديّة للإصلاح الحقوقي الشامل، وتحقيق العدالة الانتقالية، وجبر الضرر للضحايا، بل بالغت في الإجهاز على الحق السياسي وأصبح ربع الكتلة الانتخابية، أكثر من 100 ألف ناخب، معزولاً سياسياً من حيث الترشح والانتخاب في ظل حلّ جمعيات المعارضة وهي



ملفات الإضطهاد: محمد عبد علي خاتم

والدة الشهيد عباس السميع تبحث عن وصيته

"من يعرف محتوى وصية ابني أدعوه إلى أن يبرئ ذمته بإخبارنا بها قبل فوات الأوان" والدة الشهيد عباس السميع الذي أعدمته السلطات البحرينية في 2017 مع اثنين من رفاقه سامي مشيمع وعلي السنكيس تعليقا على نبأ وفاة رجل دين قام رجل الدين الذي قام بتلقيهم واستلام وصاياهم قبل إعدامهم لكنه - كما تقول - لم يقم بتسليمها إلى أهلهم . كان مَحُولاً بتلقي ابنائنا الشهداء قبل تنفيذ حكم إعدامهم واستلم منهم وصاياهم . التقينا يوم 5 يناير 2017 في مراسم الدفن . أخبرنا بأنه التقى أبناءنا واستمع لما لديهم واستلم منهم وصاياهم . أخبرنا بأن وصية الشهيد السميع كبيرة جداً وأقسم بالله أنه سيسلمنا الوصية في أسرع وقت . مضت 6 أعوام ونحن نلاحقه فأخبرنا بعد مدة بأن النيابة العامة أخذت منه الوصايا . لم يُكَلِّف نفسه حتى بأضعف الإيمان بأن يوَدِّي الأمانة شفهاً . كانت لديه فرصة في حياته منذ لحظات مرضه وقبل أن توافيه المنية لتأدية أمانة وصايا الشهداء ولكنه لم يفعل . من يعرف محتوى وصية ابني أدعوه إلى أن يبرئ ذمته بإخبارنا بها قبل فوات الأوان

جمعية الوفاق: أكثر من 14 ألف حالة اعتقال تعسفي منذ 2011

أكدت جمعية الوفاق البحرينية أن الكثير من الحقوق السياسية تغيب في البحرين، إلى جانب وجود انتهاكات واسعة تقوض العمل السياسي والحقوق، مثل منع التجمعات السياسية، وملاحقة الناشطين السياسيين، وصولاً إلى العزل السياسي. وفي تقرير نُشر تحت عنوان "البيئة السياسية المقيدة في البحرين"، سلطت الجمعية الضوء على الأوضاع السياسية والحقوقية في البحرين، قبيل انعقاد اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، الشهر الماضي. وقال التقرير أن الحملات الأمنية والانتهاكات طالت 15 من النواب السابقين، حيث استهدفتهم السلطة في البحرين بسبب مواقف تتعلق بحرية التعبير عن الرأي.

كما لفتت إلى أنه في مقدمة المستهدفين، الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، والنائب السابق الشيخ حسن عيسى، اللذين لا يزالان "قيد الاعتقال تعسفي بعد محاكمات سياسية".

وأشارت الوفاق إلى أن تعداد من تعرضوا للاعتقالات التعسفية منذ 2011 تجاوز أكثر من 14 ألف مواطن، في الوقت الذي يستمر فيه حظر التجمع السلمي الشامل منذ 1513 يوماً.

وفي وقت سابق، أكدت جمعية الوفاق البحرينية أن التسجيلات الصوتية للعشرات من السجناء السياسيين في سجون النظام الخليفي تشير إلى الأوضاع التي يعيشون تحت وطأتها صعبة وريدية، لأسباب ترتبط بالبيئة غير الصحية ومنع العلاج اللازم والمعاملة المسيئة للكرامة.

وأوضحت الجمعية أن السجناء السياسيين في البحرين اعتقلوا وعضوا وحكموا بسنوات طويلة وسحب جنسياتهم، وتم عزلهم سياسياً ومدنياً، كونهم يطالبون بالديمقراطية والعدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان.

بالإضافة إلى أن الضباط كانوا يضربونه باستمرار لإجباره على الاعتراف بخمس قضايا. كانوا يريدون منه الاعتراف أنه لديه اتصالات مع الخارج وقد أنكر ذلك في البداية لأنه ليس لديه معارف في الخارج ولم يسافر في حياته. لكن بعد أن تعرّض للضرب والتعذيب والتهديد بالصعق بالكهرباء والاعتصاب، وافق محمد على التوقيع على الاعتراف الذي طلبوه دون معرفة مضمون الأوراق. نُقل بعد ذلك إلى سجن الحوض الجاف.

أثم محمد بخمس قضايا بما في ذلك التجمع غير القانوني والشغب والاعتداء على أفراد الأمن وتصنيع متفجرات مزيفة وقطع الطرقات وحرق الإطارات وإهانة القاضي خلال المحاكمة عبر الامتناع عن الوقوف عند دخوله. في 5 أيار 2015 بلغ مجموع سنوات السجن ل محمد 16 عاماً و 6 أشهر و 10 أيام. حكمت المحكمة عليه بالسجن لخمس سنوات على إثر قضية تصنيع متفجرات مزيفة وستة أشهر لإهانة القاضي وعشرة أيام لقضية تتعلق بأعمال تخريبية حيث أُجبر على توقيع الاعتراف لأنه لم يستطع دفع 50 دينار بحريني. لم يكن لدى محمد محام ولم تستطع عائلته تعيين محام له كما وأن المحكمة لم تقم بذلك، لذا قام بملاء ملف الاستئناف بنفسه لقضية تصنيع المتفجرات فانخفضت سنوات السجن لتصل إلى 14 سنة.

إن اعتقال محمد دون مذكرة وتعذيبه وإخضاعه لمحاكمة جائزة كلها أفعال تخالف الاتفاقيات التي انضمت إليها البحرين مثل اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة CAT والعهد الدولي الخاص للحقوق المدنية والسياسية . ICCPR على ضوء كل ما سبق، تطالب منظمة أميريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ADHRB السلطات البحرينية باحترام التزاماتها بتلك المعاهدات وإطلاق سراح محمد فوراً الذي حرم من حقه في محاكمة عادلة والإفراج عن جميع السجناء السياسيين دون قيد أو شرط.



محمد عبد علي خاتم هو شاب بحريني تم اعتقاله من منزله دون مذكرة قضائية في عام 2015. أتهم محمد بالعديد من القضايا وتعرض للكثير من انتهاكات حقوق الإنسان بما في ذلك التعذيب والمحاكمة الجائرة، ويقضي عقوبته حالياً في سجن جو.

كان محمد لا يزال طالباً في المدرسة حين بدأت الشرطة بملاحقته بسبب مشاركته في مظاهرات واحتجاجات سلمية. خلال مظاهرة في سترة عام 2012 اعتُقل محمد وحكمت المحكمة عليه بالسجن لشهر واحد. خلال عملية اعتقاله، وقع محمد

وكسر يده اليسرى وبدأ الضباط بضربه عليها حتى ظهرت كدمات أخرى. نُقل محمد إلى مستشفى عسكري حيث خضع لعملية جراحية ووضعت قضبان حديدية في يده. كان من المفترض أن يكمل علاجه وتُرأل القضبان من يده لكن سلطات السجن تجاهلته. تم إطلاق سراحه بعد أن قضى عقوبته لكن السلطات لم تسلّم عائلة محمد أي تقارير عن حالته الصحية كي يكمل العلاج.

بعد فترة وجيزة، أصبح محمد مطلوباً للسلطات وتمت ملاحقته عدة مرات لكنهم لم ينجحوا في القبض عليه. وقد اكتشف أنه مطلوباً في عام 2014 عبر أصدقائه الذين تم استدعاؤهم بعد اعتقال أخيه. نتيجة لذلك، لم يبق محمد في منزله لأنه كان يذاهم باستمرار.

في 5 أيار 2015، دخل ضابط يرتدي ملابس مدنية منزل محمد بعد 15 دقيقة من وصوله فقط، وبعدها حاصر المنزل عناصر من شرطة مكافحة الشغب ودخلوه واعتقلوا محمد دون مذكرة اعتقال. وضع الضباط محمد في حافلة صغيرة غادروا ثم عادوا إلى المنزل كي يأخذوا هاتفه، لكن والدته رفضت إعطاهم إيّاه وبعد أربع ساعات من التفتيش رحلوا بدونه.

بعد اعتقاله، نُقل محمد إلى مبنى مديرية التحقيق الجنائي وبقي هناك لأسبوع. اتصل بعائلته في يوم اعتقاله لإخبارهم بمكانه ولكي يحضروا له ثياباً. استمر التحقيق لثلاثة أيام دون حضور محاميه،



صمود الوطن والشعب بعد 12 عاما على الاحتلال السعودي - الإماراتي

على ملفات الاضطهاد والتكيل والاستبداد. وثمة بعد آخر للقضية البحرانية طرح على البرلمانيين الدوليين. يتمثل هذا البعد بانتهاك سيادة البحرين وشعبها على أيدي قوات الاحتلال السعودي - الإماراتي الذي حدث في مثل هذه الأيام قبل اثني عشر عاما. فقد سجل التاريخ في صفحاته السوداء الرابع عشر من مارس 2011 كيوم تجسد فيه عدوان فاضح على شعب يطالب بحريته وحقوقه وسيادته بأساليب سلمية متحضرة. في تلك الفترة كان البحرانيون قد حزموا أمرهم وتجمعوا بميدان اللؤلؤة ضمن ظاهرة "الربيع العربي" التي نشأت آنذاك. وعلى مدى شهر كامل توافد المواطنون من كافة الاطراف المذهبية والأيدولوجية على تلك البقعة و طرحوا مطالب التغيير والإصلاح السياسي مطالبين بإقامة منظومة ديمقراطية تنهي الهيمنة الخليجية على البلاد والعباد. فما بين 14 فبراير، وهو يوم انطلاق ثورة الشعب و 14 مارس شاهد العالم مدى تحضر البحرينيين من خلال تجمعهم في الدوار وتصريحات رموزهم الأبطال. يومها اضطر الطاغية الحالي للإفراج عن مجموعة كبيرة من النشطاء كانوا معتقلين منذ بضعة شهور. وكان لقرار الأستاذ حسن مشيمع الذي كان في رحلة علاج بالعاصمة البريطانية العودة للوطن للمشاركة في الثورة الدور الأساس لإرغام الطاغية على إصدار قرار الإفراج بعد ساعات من إقلاع طائرته، فقد كان ضمن المجموعة التي أمر الطاغية باعقالها، وكانت عودته تحديا له، فلما اعتقل الأستاذ مشيمع أو الإفراج عن كل المجموعة. وبسبب الظرف السياسي الثوري وظاهرة الحشد الشعبي غير المسبوق في الدوار، أمر البريطانيون الطاغية الخليفي بالإفراج عن المعتقلين لكي لا يزداد الوضع توترا.

استمر الحضور الشعبي في الدوار أقل من ثلاثة أسابيع بعد إطلاق سراح المعتقلين السياسيين آنذاك، وكان واضحا ان الشعب مستمر في حراكه الثوري بهدف التغيير الحقيقي ورفض أية محاولات لتميع المطالب أو الالتفاف عليها. كان ذلك أمرا صادما للخليفيين وداعميهم في تحالف قوى الثورة المضادة الذي كان يستعد لانقضاء على الجماهير العربية الثائرة. وفي ليلة سوداء كالحة، تحركت قوات الاحتلال السعودي - الإماراتي، بتنسيق مع الجانبين الأمريكي

ما المكسب الذي حققه الخليفيون من الدورة الأخيرة لسباق السيارات التي نظمتها مؤسسة "فورمولا 1" في البحرين يومي السبت والأحد الماضيين؟ صحيح ان بعض المهتمين بالسباق ربط بين البحرين والسباق، وهو أمر إيجابي للطاغية، ولكن الإعلاميين الذين قاموا بتغطية الحدث كانوا مشدودين للوجه القبيح للخليفيين: الاضطهاد وانتهاك حقوق الإنسان والتعذيب. ولم تقتصر المنظمات الحقوقية في القيام بدورها. فقالت منظمة هيومن رايتس ووج ان إدارة فورمولا 1 ساهمت في "الغسيل الرياضي" الذي سعى الطاغية وعصابته لتحقيقه، وذلك باستخدام الرياضة للتعطيم على الانتهاكات. وتحركت منظمة "بيرد" في هذا الاتجاه أيضا. كما ان ما فعله ضحايا الخليفيين لم يكن قليلا. فقد اعتصم أربعة أشخاص، امرأتان ورجلان، بالقرب من حلبة السباق وأحرجوا العصابة المجرمة التي قامت باعتقالهم وتهديدهم. وهكذا كثفوا الاتهامات لمنظمي السباق بالشراكة في الجرائم. وكان الطفل أحمد، نجل البحراني الأصلي محمد رمضان، المحكوم ظلما بالإعدام، نجما آخر في فضاء تعرية الحكم الأسود، وذلك بمخاطبته نجم السباق الدولي، لويس هاميلتون للتدخل لمنع إعدام والده. وهناك 25 آخرون مهددون بالإعدام، فجاءت هذه التحركات لترغم الطاغية على وقف تنفيذ تلك الأحكام الجائرة. وهكذا فما أن يحاول الطاغية وعصابته الإمعان في "الغسيل الرياضي" حتى يصابوا بخيبة أمل ستظل تلاحقهم حتى يسقط عهدهم الأسود. فالشعب الذي فجر أكبر ثورة في تاريخه لن يهزمه الطغاة بهذه الألاعيب والأساليب الرخيصة.

لقد أصيب الخليفيون بصدمة كبيرة عندما استضافت دولة قطر دورة كأس العالم الأخيرة، وحققت لنفسها سمعة دولية إيجابية، ويسعى الخليفيون لمنافسة قطر باستضافة اجتماع الاتحاد البرلماني الدولي الأسبوع المقبل. ويسعى الطاغية لاستخدام ذلك الحدث كدليل على استقراره وحسن سمعته. ولكن ضحاياه كانوا واعين لذلك منذ فترة، وقد تواصلوا مع العديد من البرلمانات الدولية لإطلاعها على حقيقة الوضع في هذا البلد المبتلى بهذا النظام البشع. وقال أغلب البرلمانيين أنهم يحضرون المؤتمر لمناقشة القضايا الديمقراطية العامة وانما

استخدمت البحرين للاستضافة فحسب. مع ذلك أكدت منظمات حقوقية دولية أنها ستطرق بشكل واضح وصريح للوضع الحقوقي في البحرين، وستطالب بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين علنا، خصوصا رموز الثورة وفي مقدمتهم الاستاذان حسن مشيمع وعبد الوهاب حسين والشيخ علي سلمان والدكتور عبد الجليل السنكيس وعبد الهادي الخواجة والبقيّة. وقد عبّر الكثير من البرلمانيين عن شعوره بالحرج حيث يحضر مؤتمرا في بلد قامت حكومته باضطهاد مواطنيها وسحب الجنسية من برلمانيين منتخبيين، وتمارس الاضطهاد ضد الحقوقيين ببشاعة. ويتوقع حدوث احتجاجات من بعض البرلمانيين ضد إقامة المؤتمر في البحرين، بعد الاطلاع



البحرانيون ملاحم عديدة بعد 14 فبراير، وبلغت اوجها في 14 مارس، وما يزالون يسطرون ملاحم البطولة والشجاعة والإباء في الذكريات الوطنية، ومنها ذكرى الاحتلال الغاشم. ولقد عاهدوا قاداتهم وشهداءهم على مواصلة درب النضال بدون تردد أو تراجع أو مساومة حتى تتحرر البلاد من الاستبداد والاحتلال، مستعينين بالله وحده، متوكلين عليه، ولن يجيدوا عن ذلك لحظة. فهذا طريق الحرية والكرامة والإنسانية، المؤدي للبحرين الحرة والشعب القادر على التمتع بحقوقه الكاملة بعبود الله تعالى.

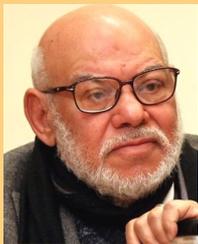
حركة احرار البحرين الإسلامية
10 مارس 2023

كمال هلباوي*: غياب الطود الشامخ

النقصُ يكشفه الكمال في الليل يُفتقد الهلال الحربُ فيها الكرُّ يأتيه الكمأة بخيلهم والافتتال في النائبات تَظَلُ اسرى للظنون، وقد يضيق بنا المجال هل نحن إلا الضائعون بعالمٍ قد قاد موكبه الضلال لولا الهداة من الأئمة، لاختلفت عنا الأجابة والسؤال لطغى الضلالُ بنا وطال الليلُ واستعصى المنال ولأصبح الحقُّ المقدس غائباً وأسنادنا قيلٌ وقال لولا الدعاةُ الصالحون الثائرون والنفر القلال فلربما ضاق الرحيبُ بنا وتصدعت فيه الجبال كيف التراب يغيب الأقمار، كيف ينقطع الوصال بالأمس كان هنا سراً القوم في ألقٍ، وكان هنا كمال عشنا معاً في ساحة الإيمان أعواماً وكان لنا سجل غدر الزمان بجمعنا، لم ينفع الأحباب زخرفةً ومال بالأمس ودعنا المنيرُ، وغاب عن أرجاء ساحتنا الجمال رهطٌ تعشم فيهم الأخيارُ ما تعني القيادة والنضال هم يرسمون لأمة الإسلام لوحة علمهم فيها الجلال وبجدهم وجهادهم خطوا الطريق لأمة، نعم الفعال لم يلههم ما في الحياة ولهؤها، لكن حلالهم النزال حاولتُ أستسقي الخيالَ لفهم معدنهم، فما نفع الخيال الله أسكنهم ذرى الإيمان، فانتقلوا لها، ونعم الانتقال

ومضى كمالٌ بعد أن ترجّل يستريح، أتعبه القتال روحُ الكبير كبيرةً لكن أجسادَ الكبار هزال يا أيها البطل العظيم تكسرت في جسمك الهرم النصال يا ناعي الأخيار فليصمت لسألك، بنس ما قلت المقال يا من سألت عن الذي سارت بذكر خصاله القمُّ الطوال قد غادر الدنيا وما فيها، فهل ترعى رسالته الرجال؟ هذا هو القطبُ الذي جاب الجنوب وكان يحضنه الشمال هذا الذي احتضن الرسالة، قصة الإنسان حكمتها تقال وعلى هدى الإخوان يَمَّ وجهه ربحاً وخالطه الجلال ورأى تراث الصالحين تراثه، بالله يربطه الوصال هذا كمالٌ على خطى عمَّار يستهدي ويُرشده بلال

ما حاد عن درب الهداة بوعيه، هيهات يغويه الخيال فإذا غشت عينيه ثم غشاوةً، من ربّه جاء النوال وإذا انثنى عن دربه يوماً هداه الله، يحدوه اعتدال إن لأمس الشيطانُ فكرته، توسع للمراجعة المجال صلتُ عليك سهولُ مصر ونيها، وجبالُ سينا والتلال يا فارسَ الدهماء كنت الفارسَ العملاق إن حان النزال ألق العصا ولتستقرّ بلحك الأبدى قد ختم المقال



*الدكتور كمال هلباوي شخصية إسلامية مرموقة كان مرتبطاً بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، وتنتقل عبر القارات، حتى استقر في بريطانيا، ودعم شعب البحرين دائماً، حتى توفاه الله بلندن في 28 فبراير 2023.

وبالغوا في التظاهر بالنصر، تماماً كما فعلوا عندما أقيم سباق السيارات تحت إدارة فورمولا 1. ولكن سرعان ما اكتشفوا انه تحول دعاية ضدهم بعد ان فشلوا في إخفاء جرائمهم بحق الوطن والمواطنين. وخلال المداولات تردد أسماء ضحايا التعذيب الخليفي، ومنهم الأستاذ عبد الهادي الخواجة الذي تحدث عنه برلمانيون من السويد والدنمارك وأيسلاندا وإيرلندا وآخرون. من على منبر الاتحاد البرلماني الدولي وجد الطاغية نفسه متهما بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأصبح يقلب كفيه على ما أنفق فيها وهي خاوية على عروشها. ذلك جزاء أعداء الله والإنسانية الذين يمتنون كرامة الإنسان ويضطهدون البشر ويعذبوا الأبرياء ويعدمون الصالحين. وفي هذا الشهر الفضيل سترتفع أكف الصائمين والعباد داعية من الله ان يمحى الطاغية وعصابته الذين أسرفوا في إيذاء البحرانيين بدون رحمة أو رافة، وعندما انقلبت الكفة ضدهم استعانوا بمحتلي فلسطين لحمايتهم من المصير الذي ينتظر المتجبرين.

المؤتمر المذكور تزامن مع الذكرى الثانية عشرة للاحتلال السعودي - الإماراتي المقيت، وكذلك مع الاتفاق الإيراني - السعودي، وكلا الأمرين أثار شجون الأحرار والمناضلين. فلا يمكن تجاهل ما أحدثته العدوان المزودج عندما عبرت قوات الاحتلال جسر البحرين - السعودية في طريقها لمواجهة الثوار في ميدان اللؤلؤة. يومها تم تبرير ذلك بأنه جاء ضمن اتفاقات التعاون العسكري بين دول مجلس التعاون الخليجي. ولكنه كان خرقاً لذلك الاتفاق الذي كان ينص على التعاون العسكري المشترك في حال تعرض أي من الدول لعدوان خارجي، الأمر الذي لم يحدث في البحرين، بل أصبح التدخل هو العدوان الخارجي، وما سبقه كان شأننا داخلياً، حيث تحرك الشعب من أجل استعادة سيادته واسترداد حقوقه المسلوبة وعلى رأسها حقه في اختيار نظام الحكم الذي يناسبه وانتخاب حكومته وإدارة شؤونه بنفسه بدون وصاية من أحد.

أما الاتفاق بين السعودية وإيران فقد جاء، هو الآخر، ليكسر شوكة الاستبداد الخليفي الذي اعتقد ان بإمكانه تصعيد الحملات السياسية والإعلامية ضد بلد جار يفوقه عدداً وعدة. وبذلك عرضوا أمن الخليج لاحتمالات النزاع المسلح، وحرموه القدرة على التعايش السلمي الذي تبحت عنه شعوب المنطقة. اليوم يسعى الخليفيون لاسترضاء إيران وتسعى لإعادة العلاقات معها. فما الذي تغير في إيران لتتحول من دولة معادية إلى صديق يخطب الطاغية وده؟ سيقولون ان السياسة هي فن الممكن، وان المرونة في التعاطي مع الدبلوماسية يعكس قدرة النظام السياسي على المناورة والتعايش مع المتغيرات. قد يصدق ذلك على الأنظمة التي لا تستند لأي مبادئ او قيم أخلاقية او إسلامية، حيث تمارس الخداع والتضليل والعش والكذب لضمان الاستمرار في الحكم. أما النظام القادر على البقاء فهو الذي يوازن بين المبادئ والمصالح، ولا يفقر على المسؤوليات والأخلاق. فقد تستطيع حكومة ان تقمع شعبها وتضطهده لتجبره على الصمت، ولكن ذلك لا يدوم، والصمت الناجم عن الإكراه والقمع يتحول الى ضغط داخلي لدى الشعب، وقد ينفجر في أية لحظة. أليس هذا ما حدث في فبراير 2011؟ من كان يتوقع ان تحدث تلك الثورة العملاقة في فترة كانت البلاد شبه هادئة، وكان بعض قطاعات المعارضة تشارك في الانتخابات الخليفية؟ من كان يتوقع ان تخرج البلاد عن بكرة أبيها لتهتف: الشعب يريد إسقاط النظام؟ هذا الشعب الذي رفع حمد على أكتافه في العام 2001، كيف تحوّل هتافه في غضون عشرة أعوام فحسب ليصبح الهتاف الرئيس للثورة: يسقط حمد؟ لقد أكرهه المواطنون على الصمت، وبدلاً من سعي الخليفيين لإصلاح الوضع وتوسيع دائرة الحريات، ارتكبوا جرائم إضافية في صيف 2010 واعتقلوا المئات، فما ان سنحت الفرصة حتى عبر الشعب عن غضبه وقاموا بأكبر ثورة في تاريخ البلاد. هذه المرة تعمق رفض الحكم جملة وتفصيلاً، وأصبح الطاغية رمزا لكل ما هو شر وجرم وظلم واضطهاد. لذلك لم يعد أمامه إلا خيار واحد، طال الزمن او قصر: أن يرحل ويسلم الحكم للشعب. وهذا ما سيحقق بعون الله.

